

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### مستخلص المصحف الماضي

لقد استدللنا بروايات المواسعة حيث قد نطقت بكلمات صريحة نظير: «على كلّ حالٍ و متى أحبّ و في كلّ ساعة» فأثبتنا أنها لا تنstem مع التعجيل أبداً بل تصادمه حتماً، إذ لو شاء الإمام أن يستوجب المضایقة لما عبر هذه التعبير الناصحة، و لهذا فرغم أنه عليه السلام قد تصدى بيان زوايا مواقف الصّلوات إلا أنه لم يتقوه بالفوريّة أو الاستعجال أساساً، مما يعني أنّ القاعدة الحصينة: «لو كان لبيان» ستدلي بالمواسعة ضمن مختلف الروايات.

### الرواية الثانية المأثورة أيضاً في حقّ المواسعة

وأما الرواية الثانية التي استعرضها الشيخ الأعظم - معترضاً على مؤوريتها أيضاً - فكالتالي:

«و منها: ما عن الجعفي في كتاب الفاخر (الفاخر المختصر من الأحكام) - الذي ذكر في أوله أنه لم يرو فيه إلا ما أجمع عليه (من الرواية والأصحاب) و صحّ عنده عن قول الأئمة عليهم السلام. من قوله (الفاخر) قدس سره: «و الصّلوات الفائتات تُخضى [1] ما لم يدخل عليه (المكلف) وقت صلاة (حاضرة) فإذا دخل وقت صلاة بدأ بالتي دخل وقتها و قضى الفائدة متى أحبّ» [2].

و برد عليه: أنّ الظاهر عدم كون القول المذكور (أي هذه العبارة ليست) متناً لرواية وإنما هو معنى مستنبط من الروايات الظاهرة في المواسعة، فليس دليلاً مستقلاً.» [3]

و نلاحظ عليه:

- أولاً: إنّ صاحب الفاخر قد أقرّ بأنه قد استجلب روايات الأئمة عليهم السلام فحسب حريصاً عليها.

- ثانياً: إنّ «المجمع عليه» يغاير عملية الاستنباط تماماً، فتنصيصه بإجماع الرواية سيُضع منقولاته في زمرة الروايات جزماً.

- ثالثاً: إن الإجماع في حقّها ستبرّ إرسالها أيضاً.

- رابعاً: و لا أقلّ من شهرتها الروائية، و التي تعدّ حجة مستحکمة لدى معظم الفقهاء النبلاء، سوى شرذمة ضئيلة كالمحقق الخوئي حيث يُفرغ كافة اهتمامه بالسند فحسب، بينما هو مبني قد قصفناه في محله، بل دينته جهابذة العلماء كالشيخ الأعظم و تلامذته قد جرت على الاكتراش «بالوثيقة الخبرية» - لا المخبرية فحسب -.

- خامساً: لقد صرَّخ مفتاح الكرامة بأنَّها مأثورة قائلًا:

«وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمْ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ كَمَا فِي كِتَابِ النَّقْضِ عَلَى مَنْ أَظْهَرَ الْخَلَافَ لِأَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَأَنَّهُ قَدْ نَقَلَ ابْنَ طَاوِسَ فِي الرِّسَالَةِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ كِتَابِ النَّقْضِ الْمُذْكُورِ الَّذِي هُوَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَعْرُوفِ بِالْوَاسِطِيِّ (نَفْلِ) مَا هَذَا لَفْظُهُ مَسَأْلَةٌ مِنْ ذِكْرِ صَلَاةٍ وَهُوَ فِي أُخْرَى قَالَ أَهْلُ الْبَيْتِ عَلَيْهِمْ سَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى: «يَتَمُّ التَّيْهُ وَفِيهَا وَيَقْضِيُّ مَا فَاتَهُ» (فَالْفَائِتَةُ مُوسَعَةٌ مُنْسُوبَةٌ إِلَيْ آلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمْ السَّلَامُ بِالْتَّحْدِيدِ) وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ثُمَّ ذَكَرَ خَلَافَ الْمُخَالِفِينَ وَلَهُ كَلَامٌ آخَرُ نَقَلْنَاهُ فِي الرِّسَالَةِ»<sup>[4]</sup>

فوفقاً لمنظومة هذه القراءن ونظراً لسائر الروايات أيضاً - كالآتية - سُيُذْعَنُ الفقيه بـأنَّها مأثورة تماماً:

«صحيحَة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «أربع صلوات يصليها الرجل في كلّ ساعة: صلاة فاتتك فمتى ذكرتها أديتها، وصلوة ركعتي طوف الفريضة، و صلاة الكسوف، و الصلاة على الميت، هؤلاء تصليهن في الساعات كلّها»<sup>[5]</sup>.

### الرواية الثالثة تجاه المواسعة

لقد استَحضرَها الشَّيخُ الأعظمُ أيضًا قائلًا:

«وَمِنْهَا: روایة عمار (الموقعة نظرًا للخطّيحة) المشتملة على مسائل متفرقة، منها ما: «وَبِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرُو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ تَكُونُ عَلَيْهِ صَلَاةٌ فِي الْحَاضِرِ هَلْ يَقْضِيَهَا (الفوائد) وَهُوَ مُسَافِرٌ قَالَ نَعَمْ يَقْضِيَهَا بِاللَّيْلِ عَلَى الْأَرْضِ (أَيْ حِينَما يَنْزِلُ وَبِلَا عَجْلَةٍ) فَأَمَّا عَلَى الظَّهَرِ»<sup>[6]</sup> فَلَا وَيُصَلِّي (كَمَا وَكَيْفَا) كَمَا يُصَلِّي فِي الْحَاضِرِ»<sup>[7]</sup>.

فإنَّ الظاهر - بقرينة المنع عن القضاء على ظهر الراحلة (راكباً) و الأمر بفعلها كما في الحضر (موسعاً) - أنَّ المراد قضاء الفريضة (لا النافلة الفائنة ولها) فلو كان القضاء مضيقاً لجاز فعله على الراحلة (راكباً) كما في الفريضة (الحاضرة) المضيق لضيق وقتها أو وقت التمكّن منها (حيث يسوغ فيها أن يمثّلها على الراحلة، بينما لم يأمره الإمام بالقضاء راكباً، فتنبع المواسعة)

بينما الشَّيخُ قد قَابَلَهَا بعدهُ أُجُوبَةً قائلًا:

وَفِيهِ أَوْلًا<sup>[8]</sup>: إِنَّهُ لَا دَلَالَةَ لَهَا إِلَّا عَلَى دَعْمِ جَوَازِ فَعْلِ الْفَرِيضَةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ (فَلَا تَتَحدَّثُ حَوْلَ الْفُورِيَّةِ أَمِّ الْمَوَاسِعِ أَسَاسًا بِلَتَسْتَوْجِبُ الْفَرِيضَةَ - سَيَانُ الْأَدَائِيَّةِ وَالْقَضَائِيَّةِ - عَلَى الْأَرْضِ فَحَسْبَ).

وَأَمَّا وجوب النَّزُول عنها لأجل القضاء إنْ تَمَكَّنَ، وَعَدْمِهِ (النَّزُول) إِنْ لَمْ يَتَمَكَّنَ، فَلَا تَعَرِّضْ لَهَا فِي الْرَوَايَةِ (وَلَهَا لَا تَدَلُّ عَلَى الْمَوَاسِعِ حِينَما لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنَ النَّزُولِ)

نعم ربما كان في قوله: «يَقْضِيَهَا بِاللَّيْلِ» دلالةً على أنه يؤخرها (الفائنة) إلى الليل ليقع على الراحلة على ما هو الغالب من أنَّ دَأْبَ الْمَسَافِرِينَ - خصوصاً الْعَرَبَ - الْمَشِيُّ بِالنَّهَارِ (بِلَا مَكْثٍ) فيكون وجه الدلالة، ظهورها في ترخيص تأخير القضاء إلى الليل و عدم وجوب المبادرة إليها بالنَّهَارِ (بحيث إنَّ هَذِهِ الْفِقْرَةُ سَتُدَلِّلُ عَلَى الْمَوَاسِعِ تَمَامًا)

نعم يمكن للقائلين بالمضايقة أن يقولوا: إنَّ المبادرة إنَّما يجب إذا أمكن فعل القضاء مستجِمِعاً لجميع الشروط الاختيارية لا مطلقاً

(وَلِهَذَا لَوْيَتَسِرَ النَّزُولُ فَلَا تَجُبُ الْفُورِيَّةُ) لَأَنَّ التَّضِيقَ إِنَّمَا جَاءَ مِنْ دَلَالَةِ الْأَمْرِ عَلَى الْفُورِ أوْ مِنْ وَرُودِ الدَّلِيلِ عَلَى وجوبِ التَّعْجِيلِ (حِينَما اكْتَمَلَتِ الشَّرْوُطُ لَا مُطْلَقاً).»[9]

---

- [1] في «د» و «د» و «ع» و «ن» و «ش»: «يُقْضِي» و في رسالة عدم المضايقة، و البحار: «يُقْضِيْنَ».
- [2] رسالة السيد ابن طاوس: ٣٤٠ و البحار ٣٢٧:٨٨.
- [3] انصارى مرتضى بن محمدامين. رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في المعاشرة و المضايقة). ص305 قم. مجمع الفكر الإسلامي.
- [4] مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة (ط. القديمة). Vol. 3. ص388 بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- [5] الكافي ٣/٢٨٨:٣، الفقيه ١:١٢٦٥/٢٧٨، الوسائل، الباب ٣٩ من أبواب المواقف، ح ١، بتفاوت يسير.
- [6] الظهر - الحيوانات التي تحمل الأثقال في السفر (لسان العرب ٤-٥٢٢).
- [7] تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة. Vol. 8. ص268 قم . مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.
- [8] يَبْدُو أَنَّ هَذَا الْأَوَّلُ لَا ثَانِيَ لَهُ فَرِبْمَا نَسِيَ الْمَقْرَرُ.
- [9] انصارى مرتضى بن محمدامين. رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في المعاشرة و المضايقة). ص305 قم – ايران: مجمع الفكر الإسلامي.